

Distr.: General
30 April 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية
المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات
وقانون البحار
الاجتماع العاشر

١٧-١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

مساهمة في الاجتماع العاشر لعملية الأمم المتحدة الاستشارية غير
الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار
مقدمة من وفد نيجيريا

١ - تؤمن نيجيريا بإيماننا قويا بجدوى عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار التي أنشأتها الجمعية العامة بقرارها ٣٣/٥٤ المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ تسهيلا لاستعراض الجمعية العامة سنويا للتطورات الحاصلة في شؤون المحيطات، وذلك بالنظر في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن المحيطات وقانون البحار وباقتراح مسائل معينة للنظر فيها من خلال هذا التقرير، مع التأكيد على تحديد المجالات التي ينبغي فيها تعزيز التنسيق والتعاون على الصعيد الحكومي الدولي وعلى الصعيد المشترك بين الوكالات.

٢ - ومن هذا المنطلق جاء ترحيب نيجيريا وتأييدها لتمديد ولاية العملية الاستشارية لفترة عامين إضافيين.

٣ - وترى نيجيريا أن موضوع الاجتماع العاشر "تنفيذ نتائج العملية الاستشارية، بما في ذلك إجراء استعراض لإنجازاتها وأوجه قصورها في الاجتماعات التسعة الأولى" ملائم جدا وفي حينه، حيث نؤمن أن الآن هو الوقت المناسب لحصر الإنجازات.



٤ - ومن الأساسي لولاية العملية الاستشارية تحديد المجالات التي ينبغي فيها تعزيز التنسيق والتعاون على الصعيد الحكومي الدولي والصعيد المشترك بين الوكالات. وقد ناقشت الاجتماعات التسعة الماضية هذا الأمر، ولن يكون الاجتماع العاشر استثناء. وينبغي للمناقشات بشأن مختلف المواضيع أن تتضمن أيضا النظر في أدوات وتدابير واستراتيجيات لمعالجة الاحتياجات، على نحو عملي، ولا سيما احتياجات بناء القدرات، التي تحددت في أثناء النظر في مختلف المواضيع خلال فترة السنوات التسع.

٥ - وفي الاجتماع التاسع، كما في الكثير من الاجتماعات الأخرى، جرى تحديد الحاجة إلى بناء القدرات وتقديم المساعدة إلى الدول النامية. ونظرا لأن هذه الحاجة ما زالت قائمة، بل وقد ازدادت في بعض الحالات، فإنه يؤمل في مناقشات الاجتماع الجاري في إطار موضوع تنفيذ نتائج العملية الاستشارية، تناول هذه الأمور باستفاضة. ومن أجل إجراء مداولات شاملة، فإننا نحث الرئيسين المشاركين على كفالة مشاركة المزيد من أفرقة الخبراء من البلدان النامية.

٦ - ونيجيريا والكثير من البلدان الأخرى في القارة الأفريقية محاطة بالمحيطات - شرق المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر. ولا تزال هذه المحيطات التي تحيط بأفريقيا مصدر موارد للاقتصادات الأفريقية من خلال استغلال النفط والغاز ومصائد الأسماك والرمال والخلطات المعدنية الصلبة والسياحة والنقل والاتصال وما إلى ذلك. وتعتمد الدول الساحلية الأفريقية على هذه الموارد من أجل التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي. لذا فلا يسعنا التأكيد بما فيه الكفاية على اهتمام أفريقيا بشؤون المحيطات.

٧ - وتؤمن أفريقيا بالاستغلال المستدام والإدارة المستدامة للمحيطات، ولذا فقد حظي الكثير من الاتفاقيات الدولية بالتأييد، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار^(١) واتفاقية التنوع البيولوجي^(٢) وكذلك اتفاقيات وبروتوكولات إقليمية أخرى مثل اتفاقية التعاون في حماية وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة غرب ووسط أفريقيا (اتفاقية أبيدجان) واتفاقية حماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة شرق أفريقيا (اتفاقية نيروبي).

٨ - وتمرور الوقت، اعتمدت الدول الأفريقية الكثير من الاتفاقيات القارية والإقليمية. وقد أفضى مؤتمر البلدان الأفريقية المعني بالإدارة المتكاملة المستدامة للمناطق الساحلية، الذي

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٨٣٣؛ العدد ٣١٣٦٣.

(٢) المرجع نفسه، المجلد ١٧٦٠؛ العدد ٣٠٦١٩.

انعقد في مابوتو، عام ١٩٩٨، كجزء من الاحتفال بالسنة الدولية للمحيطات، إلى سلسلة من الالتزامات رفيعة المستوى تجاه الإدارة المستدامة والتنسيق الإقليمي. وأعقب ذلك مؤتمر كيب تاون (أيضا في ١٩٩٨) الذي اعتمد إعلان كيب تاون. وتضمن هذا الإعلان 'خطة العمل والاستراتيجية الأفريقيتين من أجل تنمية البيئة الساحلية والبحرية وحمايتها في أفريقيا جنوب الصحراء'، المعروفة أيضا باسم 'العملية الأفريقية'.

٩ - وقد حظيت العملية الأفريقية بدعم سياسي عريض وأسهمت في التوعية على جميع مستويات الحكم في أفريقيا. وقد أقرتها جمعية رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، التي انعقدت في ديربان، جنوب أفريقيا في تموز/يوليه ٢٠٠٢ باعتبارها المكون الساحلي والبحري للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

١٠ - وبالرغم من كل ما ذكر من أعمال، فإن توفر بيانات ومعلومات موثوق بها تكون مستوفاة ومتاحة بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والإدارة المستدامة للموارد الساحلية والبحرية، لا يزال هدفا أبعد ما يكون عن التحقق.

١١ - وقد شهدت أفريقيا زيادات سريعة في أعداد السكان وفي التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما وفي عملية التصنيع والتحضر خلال الخمسين عاما الماضية. وتواجه القارة، وبخاصة دولها الساحلية، مشاكل تتعلق باستنزاف مصائد الأسماك، وتلوث المياه، بما في ذلك الانسكاب أحيانا من إنتاج النفط الخام، ومشاكل الصحة العامة والإصحاح، وفقدان الموئل والتنوع البيولوجي، واستخدام الأراضي وتخطيطها، وتآكل السواحل. وقد لاحظت بعض التقييمات التي أجريت مؤخرا على الصعيد الإقليمي والوطني حدوث تدهور ملحوظ في الموارد الطبيعية وفي التنوع البيولوجي في المياه الساحلية والدولية ومناطق مستجمعات المياه العذبة الملاصقة لها. ومن بين المسائل المتعلقة بهذا التدهور ما يلي:

- التغيير المادي في الموائل وتدميرها
- تدهور الموائل بسبب التلوث
- التنمية الساحلية والسياحة
- الصيد الجائر وما يصاحب ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية على المجتمعات المحلية الساحلية
- السياسات غير الفعالة وعدم وجود أنظمة للإدارة تتسم بالكفاءة
- الافتقار إلى إنفاذ التشريعات القائمة بشأن إدارة المناطق الساحلية واستغلال الموارد البحرية

- محدودية القدرة التقنية للتقييم ولصياغة خطط فعالة للإدارة
 - محدودية المعرفة العلمية والمراقبة للموائل والأنواع والأنشطة الرئيسية، وما إلى ذلك.
- ١٢ - وكما هو مذكور أعلاه، فقد كان أحد الأهداف الرئيسية لإنشاء عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار في عام ١٩٩٩ هو تحديد المجالات التي ينبغي فيها تعزيز التنسيق والتعاون على الصعيد الحكومي الدولي والصعيد المشترك بين الوكالات. ويفتقر الكثير من البلدان في أفريقيا إلى القدرات اللازمة في مجالات رئيسية متعلقة بأنشطة المحيطات مثل البحث وتغيير الموئل/النظام الإيكولوجي وتدميره، ورصد ومراقبة ومكافحة آثار التغير المناخي وارتفاع منسوب مياه البحر والتلوث، وما إلى ذلك.
- ١٣ - ومن المتوقع أن تقوم عملية الأمم المتحدة الاستشارية من الآن فصاعدا بالدعوة إلى اتباع نهج أكثر واقعية لتعزيز تنسيق وتنفيذ الأنشطة المتصلة بشؤون المحيطات في البلدان النامية.